



الفصل الثاني

أسلحة الالعنف وعلاقتها بالدستور

- ١- مقدمة.
- ٢- المسار الدستوري البارد.
- ٣- المسار فوق الدستوري.
- ٤- فض الاشتباك بين الشرعية والمشروعية.
- ٥- الفرق بين وسائل المسارين.
- ٦- مواصفات أسلحة حرب الالعنف.



١- مقدمة

بعد أن تناولنا المسارات الاستراتيجية الكبرى التي يمكن سلوكها، سنفترض أن مجتمعاً ما قرر سلوك مسار النضال السياسي، وأصبح أمام مسارين: إما المسار اللاعنيف فوق الدستوري، أو المسار الدستوري السلمي؛ هنا نجد أن القدرة على إدراك الفارق بين هذين المسارين، تمثل عاملاً حاسماً وشرطاً لازماً للتوصل إلى الخيار المناسب لدرجة وطبيعة الصراع الذي يخوضه المجتمع، فليس بالضرورة أن يكون اختيار مسار اللاعنف فوق الدستوري هو الاختيار الأفضل؛ وإنما يهنا استعراض الفارق بين المسارين، ومواصفات وحدود وإمكانات كل منهما^(١)، وذلك حتى تتضح الصورة أمام المجتمع، فيختار عن علم ووعي.

٢- المسار الدستوري البارد

ويعرف أنه: ممارسة الفعل السياسي عبر القنوات الشرعية بما لا يخل أو يخالف نظام الحكم في الدولة كما قرره الدستور، وبما لا يخل أو يخالف القوانين الأساسية وشكل توزيع السلطات. أي بما لا يخالف مجموعة المبادئ الأساسية المنظمة لسلطات الدولة، والمنظمة للعلاقات بين الحاكم والمحكومين. وتحت هذا المسار يمكن إدراج التصويت بجميع آلياته وأشكاله، وكل وسائل الاعتراض والاحتجاج التي تتوخى القواعد الدستورية.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن المسار السياسي الدستوري على وجه العموم يشرع استخدام العنف من قبل النظام - وإن كانت الدساتير تضع له ضوابط وآليات.

(١) لابد من التذكير بأننا نتناول المفهومين (الدستوري/ فوق الدستوري) في إطار الصراعات في الدول والأنظمة الديكتاتورية. فدرجات تفسير المفهومين تختلف كلما اقتربنا من أنظمة الحكم التعددية أو الديمقراطية. ومن ثم فتفسيرنا التالي لا يجب إخراجه عن سياقه وإلا اختلفت النتائج.

وتبرز المشكلة التي تواجه حركات المقاومة في ظل الأنظمة الديكتاتورية في تقنين استخدام النظام للقوة والعنف وجعله حكرًا على الدولة، ولا تمييز للأفراد أو حركات المقاومة استخدامه، مما يجعل حركات المقاومة تقف عزلاء مكتوفة الأيدي - دستوريًا - في مواجهة آلة القمع البوليسي والعسكري.

ومن ثم يمكن النظر إلى المسار الدستوري من زاويتين: الأولى من زاوية الأنظمة المتسلطة، والثانية من زاوية حركات المقاومة.

فمن الزاوية الأولى نرى التزام الأنظمة المتسلطة بالمسار الدستوري أو بالممارسة الدستورية يشمل كلاً من العمل السلمي، واستخدام العنف والقوة المسلحة. فالأنظمة المتسلطة تحتفظ لنفسها - دستوريًا - بحق استخدام العنف والقوة ضد حركات التغيير والمقاومة عند الحاجة. وهو ما يفسر عدم وجود فراغ، أو أزمة قانونية أو دستورية، لدى استخدام القوة والعنف ضد حركات التغيير، ولا يبقى أمام تلك الأنظمة سوى إيجاد المبررات الأخلاقية، والدستورية، والقانونية لاستخدام العنف والقوة العسكرية.

أما الزاوية الثانية والخاصة بحركات المقاومة، فإن المسار الدستوري يحصر خيار المقاومة في العمل السلمي فقط، ولا يجوز بأي حال من الأحوال مخالفة الدستور عبر اللجوء إلى القوة، أو إلى أية ممارسة أو فعل سياسي مخالف للقوانين، أو خارج الأطر الحاكمة والمنظمة للممارسة السياسية.

ويامعان النظر في هذه الزاوية نرى أمامنا مجتمعًا أعزل تراوح فيه حركات المقاومة مكانها، وتتخط بين تمسكها بالعمل الدستوري واضطرابها - على استحياء - إلى اللجوء لبعض الممارسات غير الدستورية في محاولة لإيجاد قدر من التوازن بينها وبين الأنظمة الديكتاتورية المسلحة، فهي تخرج عن النص خروجًا تكتيكيًا متقطعًا، يضعها في فراغ دستوري، عارية من أية عباءة قانونية، ويفقد

بوصلة التحرك، ويجعل سقفها الحركي منخفضًا جدًا حتى يبدو وكأنه ملاصق وضغط عليها، وكلما حاولت الحركات الانتصاب واقفة اصطدم رأسها بالسقف الدستوري، ويصبح استخدام العنف ضدها مبررًا نتيجة خروجها على الشرعية الدستورية. وتحرص الحكومات عادة على إبقاء الحركات محنية الظهر، فلا هي تمنعها من الحركة كلية، ولا هي تطلق لها القدرة على الوقوف منتصبة. وهو ما يجعل الحركات في توتر مستمر.

ولما كان سياق الحديث هنا ينصب على حركات المقاومة في الدول الديكتاتورية؛ فإن إعلان بعض حركات المقاومة اختيار المسار الدستوري السلمي؛ يعكس مجرد الرغبة في تسجيل الحضور لا الانتصار، طأطأة الرأس لا الانتصاب، كما يعكس فقدان الحركات حرية الاختيار بين المسارات، لأنها لا تمتلك الحق الدستوري - من حيث المبدأ - في انتهاج مسار دستوري عنيف. ومن ثم تفقد كلمة «الاختيار» معناها، وتُسَلَب كلمة «السلمي» بريقها وتصبح بلا معنى، ويكفي الحركات القول بأنها تنتهج المسار الدستوري، أي المسار الاضطراري المسموح به من خصومها، وعليها أن تبرر لأتباعها ولعموم الجماهير أسباب اختيارها مواجهة خصومها عزلًا، فضلًا عن إيضاح جدوى هذه المواجهة.

٣- المسار فوق الدستوري

أما انتهاج المسار السياسي فوق الدستوري على وجه العموم فيعني التمرد والاعتراض على هذه الأطر المنظمة للعملية السياسية داخل الدولة، ومن ثم عدم التقيد بها وعدم اعتبارها حائلًا دون الفعل السياسي، وتحفظ حركات المقاومة بحقها «المشروع» في استخدام أسلحة - عنيفة أو لاعنيفة - تكافئ تلك التي تستخدمها الأنظمة في مواجهتها، فتتمسك بحقها في التسلح، وترى أن عليها أن تواجه خصومها المسلحين، وهي مسلحة بأسلحة لا تقل فعالية أو تأثيرًا عن أسلحة

خصوصها السياسيين.

فإذا ما انتقلنا من العموم إلى الخصوص وقلنا بأن المجتمع اختار أن ينهج المسار اللاعنيف فوق الدستوري - وهي الحالة التي نناقشها في هذا البحث - فهذا يعني أنه لن يتقيد بالأطر الدستورية؛ وإنما سيحتفظ بحقه «المشروع» في الدفاع أو الهجوم باستخدام أسلحة لاعيفة، أي أنه اختار أن ينتقل من حالة المجتمع الأعزل غير المسلح إلى المواجهة المسلحة اللاعيفة مع الأنظمة الديكتاتورية، وأنه قرر الدخول في عملية «سباق تسلح» مع الخصوم السياسيين، مع التأكيد على أنه لن ينهج العمل العسكري العنيف، وأن طبيعة تسليحه تختلف عن طبيعة التسليح العسكري.

ومن ثم يبدو المسار اللاعنيف فوق الدستوري المسلح أكثر واقعية وقدرة على تحقيق التوازن السياسي بين طرفي الصراع من المسار الدستوري الأعزل.

كما يضيف هذا الخيار بعداً آخر للمقاومة، حيث يسقط من حساباتها خيار المسار الدستوري العنيف - الذي يحتكره النظام، بعد أن وجدت سبيلاً آخر لا عنيف غير سبيل المطالبة الدستورية، وبالتالي لا يعد هناك جدوى من تصنيف فعل حركات المقاومة في الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية بأنه دستوري «سلمي»، فهذا تصنيف مضلل، إذ لا يوجد أصلاً مسار دستوري «عنيف»، ويصبح التصنيف المتاح إما دستوري أعزل غير مسلح أو فوق دستوري مسلح بنوعيه، العنيف واللاعنيف.

ويجب أن يدرك متبنو الكفاح اللاعنيف أن مفهوم «حرب اللاعنف» يعبر تعبيراً صارخاً على أنه ضد وسائل العنف المسلح، كإزهاق الأرواح أو تدمير المنشآت ... الخ، وهذا المفهوم يشكل فلسفة أصيلة في أي نشاط لاعنيف،

لكنه كذلك لا يرفض فكرة التسلح كلية، إذ يدعو لإيجاد أسلحة أكثر فاعلية^(١) من أسلحة العنف وتفوقها في القوة.^(٢) فهو وإن كان لا يدمر المنشآت بالقنابل، إلا أنه يشل فاعليتها بمدفعية المقاطعة والإضرابات.

وكما أن «اللاعنف» يعبر عن ماهية نشاط بعيدة عن «العنف» - وبخاصة العنف المسلح - فهو كذلك يعكس ماهية نشاط بعيدة عن العمل «الدستوري التقليدي». فهو يدين بشدة فكرة المواجهة الساذجة عبر القنوات الدستورية وحدها، إنه بوضوح يرفض الرضوخ للمواجهة وفق قواعد الخصم، متجاوزًا الطرق «الشرعية» و متمسكًا بالطرق «المشروعة».

٤- فض الاشتباك بين الشرعية والمشروعية

إن حرب اللاعنف تتميز بوضوح بين «الشرعية» و «المشروعية». فمشروعٌ للمقاومة أن تقاوم الظلم، لكنها ليست بالضرورة مضطرة إلى اتباع السبل «الشرعية» التي يقننها الخصم، وهي حين تضرب بعرض الحائط ما هو «شرعي»؛ فإنها تتمسك بشدة بما هو «مشروع». وقد عبر جان ماري مولر عن هذا المعنى قائلاً: «ليس القانون هو الذي يملئ ما هو عادل، بل العدالة هي التي تفرض ما هو قانوني، فحين يكون الصراع بين القانون والعدالة، فعلينا أن نختار العدالة وأن نعصي الشرعية، لأن ما يجب أن يلهم الإنسان في سلوكه ليس ما هو 'شرعي' بل ما هو (مشروع)»^(٣)

(١) ترتبط الفاعلية هنا بشكل المجتمع المطلوب ونظام توزيع القوة فيه، فوسائل اللاعنف أكثر فاعلية من وسائل العنف في بناء مجتمع قوي قادر على المقاومة بدون تقتيت نسيج المجتمع، أو توليد ثارات داخلية فيه.
(٢) من الأخطاء الشائعة لدى بعض نشطاء اللاعنف ترديد أنهم لن يلجأوا إلى القوة، وهذا يضعف موقفهم كمقاومة جادة في مقاومة الطغيان، إذ الحق يتطلب قوة تحميه وتمكنه من الهيمنة على الأرض، لذلك يجب أن يعلنوا أنهم لن يلجأوا إلى القوة العسكرية، وسيستخدمون قوة أكثر تأثيرًا، إنها قوة العصيان وحرب اللاعنف.

(١) جان -ماري مولر، استراتيجية العمل اللاعنفي، حركة حقوق الناس، بيروت، ١٩٩٩، ط ١، ص ٨٠-٨١.

٥- الفرق بين وسائل المسارين

وحتى يتضح الفارق بين وسائل حرب اللاعنف والوسائل الدستورية الباردة سنطلق من التقسيم السابق لصنفي وسائل التغيير السياسي^(١)

- وسائل رسمية (قانونية، دستورية): تتم من خلال القنوات الدستورية كالحوار والتفاوض والانتخابات البرلمانية، ورفع الدعاوى والقضايا، أي أنها تتحرك في إطار القنوات التي قننتها الدولة للدفاع السياسي.
- وسائل غير رسمية (غير قانونية، أو فوق دستورية): مثل العنف واللاعنف، فكلاهما يشن حربًا تتجاوز القنوات الرسمية وإن اختلفت فلسفتها، واستراتيجياتها، وأساليبها.

المجتمع في ظل النظام الديكتاتوري الحاكم	
الانضال فوق الدستوري	الانضال الدستوري
المجتمع لا يملك خيارًا فعليًا للمقاومة.	المجتمع قادر على خلق فرص للضغط من أجل العودة لاحترام الدساتير وتطويرها، حيث الأمر رهين بمدى ماتسمح به النظم الديكتاتورية.
المجتمع لا يوفر فرص للضغط من أجل العودة لاحترام الدساتير وتطويرها، حيث الأمر رهين بمدى ماتسمح به النظم الديكتاتورية.	المجتمع لا يملك خيارًا فعليًا للمقاومة.
المجتمع قادر على خلق فرص للضغط من أجل العودة لاحترام الدساتير وتطويرها، حيث الأمر رهين بمدى ماتسمح به النظم الديكتاتورية.	المجتمع لا يوفر فرص للضغط من أجل العودة لاحترام الدساتير وتطويرها، حيث الأمر رهين بمدى ماتسمح به النظم الديكتاتورية.
المجتمع لا يملك خيارًا فعليًا للمقاومة.	المجتمع قادر على خلق فرص للضغط من أجل العودة لاحترام الدساتير وتطويرها، حيث الأمر رهين بمدى ماتسمح به النظم الديكتاتورية.
المجتمع لا يوفر فرص للضغط من أجل العودة لاحترام الدساتير وتطويرها، حيث الأمر رهين بمدى ماتسمح به النظم الديكتاتورية.	المجتمع قادر على خلق فرص للضغط من أجل العودة لاحترام الدساتير وتطويرها، حيث الأمر رهين بمدى ماتسمح به النظم الديكتاتورية.
المجتمع لا يملك خيارًا فعليًا للمقاومة.	المجتمع قادر على خلق فرص للضغط من أجل العودة لاحترام الدساتير وتطويرها، حيث الأمر رهين بمدى ماتسمح به النظم الديكتاتورية.
المجتمع لا يوفر فرص للضغط من أجل العودة لاحترام الدساتير وتطويرها، حيث الأمر رهين بمدى ماتسمح به النظم الديكتاتورية.	المجتمع قادر على خلق فرص للضغط من أجل العودة لاحترام الدساتير وتطويرها، حيث الأمر رهين بمدى ماتسمح به النظم الديكتاتورية.

(١) Unarmed insurrections: people power movements in ٢٠٠٥1 Schock, Kurt (democracies, University of Minnesota Press, Minneapolis, MN, p.15-non

جدول ١: مقارنة بين أثر النضال الدستوري وفوق الدستوري على المجتمع في ظل النظم القمعية، حيث يصبح النضال فوق الدستوري خياراً عملياً وواقعياً للمجتمع كما سيتبين من مواصفات أسلحة حرب اللاعنف

٦- مواصفات أسلحة حرب اللاعنف

ويمكن تمييز وسائل حرب اللاعنف عن غيرها من الوسائل الدستورية الباردة المتعلقة بالحوار وتسوية النزاعات من حيث أنها:

١- فوق دستورية: ^(١) لا تنفذ إلى الخصم عبر القنوات السياسية الدستورية التي يحددها (وإن كانت تستخدمها أحياناً)، كرفع الدعاوى القضائية وكتابة الخطابات والتصويت، بل تحتط لنفسها قنواتها الخاصة التي تمكنها من تحقيق أهدافها. فاللاعنف يختلف عن الوسائل الدستورية الباردة التقليدية في أنه لا يحدّد بها تسمح به الدولة، فقد يكون قانونياً أو غير قانوني، ^(٢) فنجد على سبيل المثال العصيان المدني الذي هو خرق جماعي للقوانين يعد نشاطاً أساسياً من أنشطة اللاعنف، كذلك نجد الإضرابات ضد نظام يُجرّمها تدرج في أسلحة اللاعنف، بينما الإضرابات التي تحدث ضمن الأطر الرسمية في الدول الديمقراطية لا تعد عملاً لا عنيفاً، ^(٣) بل تصنف في الوسائل الدستورية التقليدية لأنها تتم في إطار رسمي للتعبير عن الرأي، وتندرج في قائمة الآليات المسموح بها. فاللاعنف يعمل على وضع قواعد جديدة للعبة الصراع السياسي، وإيجاد قنوات بديلة وفعالة لتمدين

1 Sharp, Gene (1973): The Politics of non-violent action, Volume No:1, 8th edition, Extending Horizons Books, Porter Sargent publishers, Boston.

(٢) تختلف أسلحة حرب اللاعنف عن الوسائل الدستورية الباردة التقليدية أيضاً في أنها تعيد تعريف الصواب والخطأ، فالتخريب بصفة عامة لا تمارسه الوسائل الدستورية التقليدية، لكنه في النشاط اللاعنفي أحياناً يكتسب معنى جديداً، فإفساد الشطء في أوروبا لإطارات جرافات في طريقها لهدم أشجار الغابات يعد عملاً لا عنيفاً، لكن ترى هل الوسائل الدستورية التقليدية تقبل بمثل هذا «التخريب»؟ هل يمكن إدراج هذا النشاط في الوسائل الدستورية التقليدية؟ أم أنه نوع جديد لا عنيف يتطلب تصنيفاً جديداً؟!

3 Schock, Kurt (2005): Unarmed insurrections: people power movements in democracies, University of Minnesota Press, Minneapolis, MN, p.15-non

هذا الصراع عبر حرب تعتمد المواجهة مع الخصم باستخدام أسلحة اللاعنف.

٢- حرب مواجهة: فأسلحة اللاعنف تسعى بجدية لخوض الصراع عبر مواجهة مدروسة، تتراوح بين المواجهة المباشرة وغير المباشرة، فهي تسعى لتقويض قوة الخصم والضغط عليه وإجباره على تغيير مواقفه أو تنفيذ مطالب المقاومة. وتوفر وسائل اللاعنف أسلحة قوية وفعالة لإدارة الصراع مع الخصم، وترفض صراحة الوسائل المتراخية أو الاستسلام.^(١)

٣- غير متوقعة المسارات والنتائج: فالنتائج النهائية لاستخدام الوسائل الدستورية التقليدية تُحدّد من خلال القوانين وقواعد الممارسة السياسية المتعارف عليها، بينما أساليب اللاعنف فوق الدستورية يصعب على الخصم التكهّن بنتائجها لأنها لا ترتبط بقوانين أو قواعد يعرفها، ونتائجها مرتبطة بنمط الحوار الدائر^(٢) عبر الأنشطة بين القوى المختلفة المشاركة في الصراع، ويعتبر غموض قواعد وقوانين حرب اللاعنف من أهم أسباب نجاحها، لأنها عادة تعتمد على استراتيجيات المفاجأة، والمخاطرة، وتقسيم القوات، وتغيير القواعد بحيث لا يتكهّن الخصم بالخطوة اللاحقة

(٢) حرب اللاعنف ليست مرادفاً لتجنب الصراع أو المقاومة السلبية (وإن كانت تستخدمها)، ومن الخطأ استعمال مصطلح «المقاومة السلبية» للتعبير عن أسلحة اللاعنف، وقد استخدم غاندي في البداية مصطلح «المقاومة السلبية»، لكنه بعد ذلك أعرض عنه نظراً لدلالاته الضمنية غير الدقيقة، كذلك فعل مارتن لوتر كينج حيث استخدم كلمات مثل «الكفاح» و«المواجهة» و«الإجبار» ليصف حملته اللاعنيفة، وعلماء الاجتماع بدورهم أيضاً استخدموا مصطلحاً أكثر دقة وهو «النشاط اللاعنفي» بدلاً من «المقاومة السلبية»، أما أكاديمية التغيير فقد اختارت «حرب اللاعنف» لتعبّر بها في كتاباتها عن ذلك الأسلوب السلمي الساخن في إدارة الصراع تمييزاً له عن الوسائل الدستورية الباردة كالحوار والتفاوض ودخول الانتخابات. وهو مصطلح استخدمه من قبل جين شارب في كتاباته، وإن كان الغالب فيها الاستخدام الأدبي والمجازي.

(١) سيتم تناول فكرة «خلق الحوار» في الفصل الخامس من هذا الباب، كما يمكن الرجوع إلى كتاب حلقات العصيان المدني من إصدار أكاديمية التغيير.

للمقاومة^(١).

٤- توفر عنصر المخاطرة^(٢) ليس كل ما هو غير عنيف يطلق عليه «حرب اللاعنف»، فمن أهم ما يميز أسلحة اللاعنف وأنشطتها التي تتضمن المخاطرة؛ أنها تركز على فكرة المقاومة، وتقوم على العصيان،^(٣) أي خرق المساحات المحرمة وكسر الخطوط الحمراء، فتتأججها مرتبطة بمدى القدرة على استثمار عواقبها، وعواقبها جزء لا يتجزأ عن النشاط، ولا بد من استثمارها في إدارة حوار مع الجمهور والخصم والمجتمع الدولي.

٥- ليس سلمياً مطلقاً: «فلا يمكن القول بوجود «لاعنف مطلق»، والذين خاضوا تجربة العمل اللاعنفي لطالما تجنبوا استعمال هذه العبارات»^(٤) خاصة عندما يتعلق الأمر باستخدام وسائل الفعل المباشر، فعندما تحاول مجموعة من النشطاء اقتحام مبنى عبر وسائل اللاعنف فإنها قد تضطر لاستخدام القوة البدنية أحياناً،^(٥) وحين يقرر المقاومون عرقلة مسيرة قطار محمل بأغذية فاسدة فيضعون الحواجز الضخمة ويفسدون القضبان الحديدية التي يسير عليها القطار (دون أن يتسبب ذلك في حوادث مرورية)، قد يحار المرء هل يعد هذا عنفاً أم لا؟! إن نشطاء اللاعنف لا

1 Schock, Kurt (2005): Unarmed insurrections. People power movements in nondemocracies, University of Minnesota Press, Minneapolis, MN, p.7.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٧.

(١) العصيان في أسلحة حرب اللاعنف يشمل الامتناع عن تنفيذ الأوامر والرضوخ للقوانين، أو تنفيذ ما هو ممنوع من قبل الخصم، أو الدمج بين الامتناع والتنفيذ.

(٢) جان - ماري مولر، استراتيجية العمل العنفي، حركة حقوق الناس (جمعية العمل الاجتماعي الثقافي)، ١٩٩٩، بيروت، لبنان، ص ٦٠.

(٣) في الفيلم الوثائقي «الإطاحة بالطاغية» الذي يستعرض التجربة اللاعنيفة في صربيا للإطاحة بنظام ميلوسوفيتش في عام ٢٠٠٠؛ يظهر بوضوح في المرحلة النهائية والتي خطط فيها لاحتلال البرلمان، أن المقاومين أعدوا عدتهم للتصدي لأية مقاومة تواجههم من قبل النظام، فأحضروا الجرافات ليكونوا على أتم استعداد لإزاحة الحواجز التي تضعها الشرطة على الطريق.

يستخدمون بالتأكيد العنف العسكري، وليس العنف جزءاً أصيلاً من فلسفة أنشطتهم ولكنه طارئ عليها في أقل الحدود، وبتصميم خاص يؤكد صورة المقاومة الحضارية، أي إن حرب اللاعنف - عند الضرورة ^(١) - تستخدم العنف في أرقى أشكاله مقارنة باستخدامات الخصم له، فاللاعنف - خاصة في مراحل الحسم - يضبط العنف ويتحكم فيه ويجمعه، ولا يدعي إلغاءه كلية بكل صورته، ومن هنا كان وصف لويس بيرنيرت للعنف الذي يختلط بالكفاح اللاعنفي بأنه «لا يتعلق بعنف السلاح، ولكنه لا يقل تدميراً عنه من حيث القوة». ^(٢) أما مولر فيرى أنه من الوهم القول بتجنب كل أشكال العنف، لكن يمكن الحد من التورط في مسار العنف، وحينها فقط يمكن الحديث عن اللاعنف. ^(٣)

ويتحدث غاندي عن هذا الأمر بعبارات واضحة: «بما أننا لسنا أرواحاً طاهرة،

(١) الضرورة هنا مرتبطة بمرحلة الحسم، إذ استخدام العنف في المارك الأولى في حرب اللاعنفي يفشل القائمين عليها ويصورهم كإرهابيين فيخسرون الشعب والأطراف المتوقع دعمها، كما يفقدون قدرتهم على إدارة الصراع، حيث يواجهون الخصم في ملعبه وهو مدجج بأفضل أسلحته. وقليل من عنف المقاومة يعطي الذريعة لعنف حكومي مضاعف، ونؤكد مجدداً أنه ليس المقصود بالعنف هنا استعمال القوة العسكرية. فالعنف درجات، والمقصود هو بعض أشكال التخريب مثل تعطيل آلات المصانع، تدمير ملفات الكمبيوتر، وضع الرمل في خزانات الوقود في السيارات.

ومن ناحية أخرى يرى بعض النشطاء أن التخريب لا يتوافق مع مبادئ اللاعنفي، ويعتبرونه سلبياً في ذاته، لأنه يعطي صورة غير حضارية وجذابة للمجتمع. غير أن هؤلاء يرد عليهم آخرون قائلين: «هل تحطيم نافذة مصنع أخطر من هدر مئات الآلاف من الدولارات في إضراب؟! فاللاعنف أكثر تدميراً من حجر يقذف بعنف على نافذة».

ونرى أن الفصيل هنا هو دراسة كل حالة على حدة، فنشطاء السلام الأخضر يصنفون كمخربين لديهم مبادئ، فيدمرون الصواريخ في حملات نزع السلاح، ويتلفون الملفات العسكرية بإلقاء الدم عليها، وهم بعد القيام بنشاطهم يعلنون مسئوليتهم الكاملة عن العمل، ويسلمون أنفسهم إلى الشرطة. ويمكن النظر لمثل هذه الأنشطة كشكل من أشكال العصيان المدني، والتأثير الرئيسي للنشاط رمزي، وليس تدمير للاقتصاد.

(١) جان - ماري مولر، استراتيجية العمل العنفي، حركة حقوق الناس (جمعية العمل الاجتماعي الثقافي)،

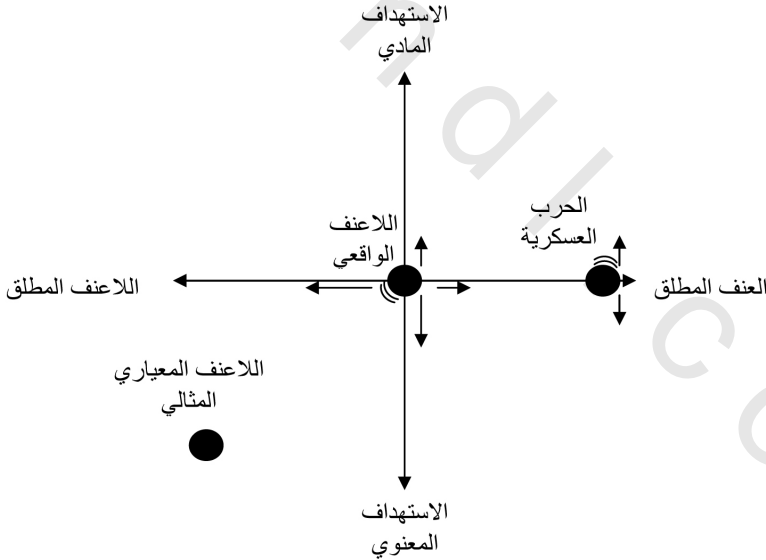
١٩٩٩، بيروت، لبنان، ص ٦٦.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٦٨.

فإن اللاعنف الكامل نظري تمامًا كخط إقليدس المستقيم»^(١). «فاللاعنف المطلق مستحيل»^(٢).

غير أن نشطاء اللاعنف لا يستسلمون لتلك الثغرة المفاهيمية التي قد تجعلهم يتوسعون في استخدام العنف، فالعنف الشعبي تكلفته عالية على المجتمع، إنهم يحررون عقولهم كي يضعوا حدًا لحتمية العنف، ويطورون وسائلهم حتى يقلصوا اللجوء إليه، والأهم من هذا كله أنهم يستطيعون وضع حد للعنف الذي يلتهم المجتمع، إنهم يدينون العنف ليحبروا أنفسهم على التخيل والابتكار وإبداع وسائل جديدة، وكلما طوروا أسلحتهم لتسد الفجوات التي تملؤها الممارسات العنيفة؛ كلما كان ذلك إرهابًا باحتضار العنف، وتحقيق حلم اللاعنف المطلق»^(٣).

ويمكن توضيح فكرة «العنف» في حرب اللاعنف من خلال الشكل التالي:



(٣) نفس ١

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٦٠

(١) في بعض المواقف قد يجد النشطاء أنفسهم مضطرين إلى استعمال بعض أشكال العنف، حينها يجب أن ينظر للموضوع باعتباره أقرب لعمل تسوية مع العنف، وكلما تطورت الوسائل اللاعنيفة وعكف العقل على وأد العنف تكون تسوية اليوم أفضل من الأمس، وتسوية الغد أفضل من اليوم. فاللاعنف يسعى للسيطرة على العنف وتقليصه، وتزيد فرص تجنب العنف كلما تطورت تقنيات اللاعنف، كما يرى جان - ماري مولر في كتابه استراتيجية العمل العنفي.

شكل ٢: تذبذب تكتيكات اللاعنف على محور العنف المطلق واللاعنف المطلق مع ميلها نحو اللاعنف المطلق. كما أنها تتحرك على محور الاستهداف المادي والمعنوي مع ميلها نحو الجانب المعنوي

فأسلحة وأنشطة اللاعنف تتحرك أفقياً ورأسياً، أما البعد الأفقي فيمثل أقصى اليسار فيه اللاعنف المطلق، بينما يمثل أقصى اليمين العنف المطلق والذي يتجسد في الآلة العسكرية. وبين هذين الطرفين تتدرج النشاطات، وتزيد درجة العنف كلما اقتربنا من الطرف الأيمن.

أما المحور الرأسي فيمثل أسفله الاستهداف المعنوي والنفسي لعقل وعاطفة الخصم، بينما يمثل الطرف العلوي الاستهداف المادي لممتلكات وموارد الخصم وقواه المادية.

ومن ثم فالحروب التي تشهد استخدام العنف المطلق - من الناحية النظرية - قد تميل لاستهداف معنويات الخصم وقد تميل لاستهداف الممتلكات والموارد المادية للخصم. ومن الناحية العملية فالحروب تستهدف الاثنين معاً، وتذبذب صعوداً وهبوطاً في اتجاه أحدهما بحسب طبيعة النشاط.

أما حرب اللاعنف والتي تمثل - من الناحية النظرية - اللاعنف المطلق في أقصى وأسمى حالاته، فقد تميل لاستهداف معنويات الخصم، ومدى وعيه بموازن القوى، وقد تميل لاستهداف ممتلكاته وموارده كاحتلال المباني وقطع الموارد الاقتصادية أو غيرها. أما من الناحية العملية فهي - كالحرب العسكرية - تستهدف الاثنين معاً وتذبذب حول المركز الوسطي للمحورين مبتعدة ومقربة تبعاً لنوع النشاط وإن كانت أكثر ميلاً لاتجاه الاستهداف المعنوي واللاعنف المطلق.

ولتلخيص ما سبق نعرض أهم النقاط التي تميز كلاً من أسلحة حرب اللاعنف



والمقاومة السلمية التقليدية في إطار الأنظمة الديكتاتورية:

obeikandi.com

أساليب المقاومة الدستورية التقليدية	أسلحة حرب اللاعنف
تعتمد النضال الدستوري وتستخدم الوسائل القانونية.	تعتمد النضال فوق الدستوري وتستخدم الوسائل القانونية وغير القانونية.
تعتمد على المؤسسات الرسمية كالأحزاب والنقابات.	تعتمد على المؤسسات الرسمية كالأحزاب وغير الرسمية كالحركات غير الرسمية وشبكات خاصة من مجموعات العمل تمكن من العمل بمرور خارج الأطر القانونية.
محدودة بسقف القانون داخل الدولة لممارسة ما هو مسموح به..	غير محدودة إلا بالسقف الذي تختاره المقاومة.
أمثلة: الانتخابات ورفع الدعاوى القضائية.	تشمل الوسائل التقليدية بالإضافة إلى وسائل اللاتعاون كالعصيان المدني ووسائل التدخل المباشر كاحتلال المباني بدون عنف، ووسائل العمل غير المباشر كالرسائل والامتناع عن الطعام.
محددة القواعد والقوانين ومن ثم يمكن التكهّن بسلوك أطراف الصراع ونتائجه.	غير محددة القواعد والقوانين ومن ثم يصعب التكهّن بسلوك أطراف الصراع ونتائجه.
خلل في ميزان التسلح بين الحركة والنظام.	استقرار ميزان التسلح بين الحركة والنظام.
لا تنجح في التعامل مع القضايا المصرية في الدول غير الديمقراطية مثل قضايا الاستبداد.	تستخدم لعلاج القضايا المصرية كمقاومة الظلم والاستبداد وانتزاع الحريات.
عنصر المخاطرة يكاد لا يوجد نظرًا لحماية القانون للنشاط.	عنصر المخاطرة متوفر بقوة نظرًا لتحدي القانون.
النشاط سلمي على الإطلاق.	النشاط ليس سلميًّا على الإطلاق ويسعى إلى تطوير أدوات تحل محل العنف.
أساليب دستورية باردة.	أساليب سلمية ساخنة.

جدول ٢: الفروقات بين المقاومة الباردة الدستورية والمقاومة الساخنة اللاعنيفة، حيث تعتمد حركة اللاعنف على رفع سقف المسموح والممكن في المجتمع سواء كان ذلك بموافقة الحاكم أو رغمًا عنه

ومما يجدر ذكره أن المجال ليس مجال مفاضلة بين أسلوب وآخر، فحاجة المقاومة، وطبيعة البيئة، وموضوع الصراع، والمرحلة التي يمر بها؛ كل ذلك يحدد أي أصناف الوسائل يستخدم، فقد تستخدم الوسائل الدستورية الباردة أحياناً، وقد تستخدم الوسائل السلمية الساخنة اللاعنفة، وقد يتم الدمج بين الصنفين بحسب الحاجة والتقدير الاستراتيجي.

